تسعى إلى تجنيب سورية تصعيداً عسكرياً كبيراً

موسكو تؤكد أهمية الحيلولة دون انهيار الاتفاقات الروسية الأميركية بشأن سورية.. وتدعو إلى «تأمين الهدنة»

وكالات

أكدت روسيا أمس أهمية «الحيلولة دون انهيار الاتفاقات الروسية الأميركية بشأن سورية، ودعت إلى تأمين الهدنة فيها وتهيئة الظروف لاستئناف العملية السياسية، بعد أن حذرت واشنطن من ارتكاب «خطأ إستراتيجي كبير» إذا ما أعلنت رسمياً انسحابها من الاتفاقات التي سبق أن توصل إليها الجانبان بشأن سورية. وإذ ألقت الكرة في ملعب واشنطن نبهتها من مخاطر الانجرار وراء «الهستيريا»، مؤكدةً أنها لا تزال تأمل في تجنيب سورية محاذير «تصعيد عسكري جديد».

وإذ اعتبرت الدبلوماسية الروسية، أن الاتفاقات التي توصل إليها وزيرا خارجية البلدين سيرغي لافروف وجون كيري في التاسع من الشهر الماضي، «معلقة» فعلاً، عازيةً ذلك إلى موقف واشنطن «المبهم» تجاه المعارضة السورية «الرافضة للاتفاقات»، اعتبرت أن استئناف العمل بها يتطلب انخراط الخبراء العسكريين الروس والأميركيين في «تعاون فعلي» بشأن جوانب تسوية الأزمة السورية، ودعت إلى تخلي واشنطن عما أسمته بـ«المواربة»، مشيرةً إلى وجود مساع روسية مع الإدارة الأميركية لإزالة العقبات على طريق التسوية المتفق عليها مع الولايات المتحدة.

وفي كلمة ألقاها في حفل أقيم بمناسبة عيد رأس السنة الهجرية قال لافروف حسب الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»: إن تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في جنيف في ٩ أيلول، بشكل دقيق قد يساعد على رفع فعالية التنسيق في مجال مكافحة الإرهاب.

وأضاف: «نعتبر من المهم تجنب انهيار الاتفاقات وتأمين وقف أعمال القتال وتهيئة الظروف لاستئناف العملية السياسية داخل سورية».

وأكد لافروف أن موسكو لا تسعى إلى الاستفادة من عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وإلى فرض نفوذها من خلال إعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة، مشيراً إلى أن ما يحدث في المنطقة حالياً نتيجة

وزير الخارجية الروسي مستقبلاً نظيره الكمبودي في موسكو (أ.ف.ب)

مباشرة لخطوات تلك الدول التي تحاول إسقاط نظم غير مرغوبة، بما في ذلك باستخدام القوة.

كما أكد، أن روسيا معنية بتجاوز جميع النزاعات بالطرق السياسية الدبلوماسية على الأساس المتين للقانون الدولي.

وقال: إن روسيا مستعدة للتعاون مع الدول الإسلامية في مجال مكافحة الإرهاب، مشيراً إلى أهمية توحيد الجهود في مكافحة الإرهاب والتطرف وتشكيل «جبهة واسعة» تحدث الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عنها في الجمعية العامة للأمم المتحدة العام الماضي.

وأضاف: إن روسيا تعد حالياً مشروع قرار في مجلس الأمن الدولي بهدف تعبئة المجتمع الدولي في مكافحة انتشار إيديولوجيا التطرف والإرهاب.

وفي وقت سابق من يوم أمس وخلال مؤتمر صحفي مع نظيره الكمبودي في العاصمة الروسية، رد لافروف عن سؤال بشأن التصريحات المسربة لوزير الخارجية الأميركية بشأن خداع الروس لنظرائهم الأميركيين، بالإشارة إلى وجود «تباين كبير» في تصريحات وخطوات الأميركيين بشأن سورية.

وأضاف: «نأمل في إزالة (واشنطن) أي مواقف مبهمة، ولاسيما لأنها تطول بصورة مباشرة تعاوننا مع الولايات المتحدة لتنفيذ الاتفاقات الروسية الأميركية»، والتي أكد أنها «باتت معلقة بسبب غموض موقف واشنطن حيال مقاربات عدد كبير من أطياف المعارضة (السورية)، بما فيها المسلحون وبعض المعارضين السياسيين لنظام (الرئيس بشار) الأسد، الذين يرفضون الاتفاقات الروسية الأميركية أو يتهربون من تنفيذها».

وأكد لافروف أن روسيا تسعى لـ«إزالة العقبات على طريق تنفيذ ما اتفقنا عليه (مع الولايات المتحدة) بشأن التسوية السورية»، لافتاً إلى أنه يتحدث مع كيري يومياً، وذكر بأنهما أجريا السبت الماضي ٣ مكالمات خلال يوم واحد.

وأضاف: «فيما يخص المقال في نيويورك تايمز، فسبق لصحفيين ومحللين سياسيين في مختلف الدول بما فيها روسيا، أن بدؤوا بالتعليق على تلك التصريحات. ولا أعتقد أن هناك داعياً للتعليق عليها على المستوى الرسمي».

وقبل أيام نشرت صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية تسجيلاً مسرباً لكيري خلال لقائه مجموعة من المعارضين السوريين على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة. وبحسب التسجيل، اشتكى كيري من أن الدبلوماسيين الروس تمكنوا من «خداع» نظرائهم الأميركيين الذين لم يعد موقفهم مدعوماً بـ«تهديد واقعي باستخدام القوة».

ولفت لافروف إلى أن الجانب الروسي يشعر بـ«قلق بالغ» من التطورات في سورية وسير تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي بهذا الشأن، ومن محاولات بعض المشاركين في العمليات داخل وخارج سورية، الإقدام على خطوات تتعارض مع القرارات الدولية المذكورة.

والأسبوع الماضي لوح كيري علانيةً بإيقاف تعاون بلاده مع روسيا لتسوية الأزمة في سورية.

بدوره، حذر نائب وزير الخارجية سيرغي ريابكوف قائلاً: «إذا أعلنت الولايات المتحدة عن خروجها رسمياً من الاتفاق، سيكون ذلك برأيي، خطأً استراتيجياً كبيراً من جانبهم»، وأشار إلى أن بلاده تواجه حالياً ما سماه «خلافاً حاداً من حيث المفهوم مع أولئك أمثال مندوبة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة (سامانثا باور) الذين يحاضرون في العفة من دون أن يكون لهم أدنى حق في ذلك».

وتحدث ريابكوف في تصريحات لوكالة «نوفوستي» الروسية للأنباء عن «إمكانية استئناف تنفيذ الاتفاقات»، موضحاً أن ذلك سيتطلب من الخبراء العسكريين الروس والأميركيين الانخراط في التعاون الفعلي، ومواصلة العمل بين أولئك الذين يتفهمون الأمر الواقع ويقدرون على ضمان وصول المساعدات الإنسانية وتكثيف محاربة التنظيمات الإرهابية واستئناف العملية السياسية. وبين أن بلاده تدعو الولايات المتحدة إلى «وضع العواطف جانباً والتركيز على مثل هذا العمل»، واستدرك «بدلاً من ذلك (نرى) نوبة هستيرية بعد نوبة من جانب السياسيين في واشنطن».

واعتبر أن الصور النمطية الناجمة عن اعتبارات لا علاقة لها بالوضع في سورية أو حولها، باتت مسيطرة في واشنطن وتحولت إلى عقبة حقيقية أمام عمل الخبراء المحترفين بشأن سورية. وتابع أن موسكو ما زالت تأمل في تجنيب سورية تصعيداً عسكرياً جديداً، وأعرب عن ثقته بأن هناك مجالاً لتطوير الاتفاقات الروسية الأميركية، لكنه ربط هذه الإمكانية من حيث المبدأ بـ«مدى استعداد الإدارة الأميركية للسير في طريق الحل السلمي أو ما إذا كانت إدارة (الرئيس الأميركي باراك) أوباما قد تخلت عن الحل السياسي نهائياً».

وأكد الدبلوماسي الروسي الرفيع أن واشنطن لم تبلغ موسكو بعد بتعليق التعاون، لكنه لم يستبعد أن يحصل ذلك في أي لحظة. واستدرك قائلاً: «على خلفية انهيارهم العصبي الحالي يمكنهم أن يتخذوا أي قرار». وأوضح أن واشنطن لم تعد خجولة من بعض مقارباتها غير المعلنة مسبقاً، ومنها اعتبارها أنه إذا فشلت محاولاتها لفرض الوصفات على الآخرين، فالبديل لذلك هو الحل العسكري من أجل تحقيق الهدف القديم أي إسقاط الرئيس الشرعي وحكومته وإعادة هيكلة التضاريس السياسية ليس في سورية فحسب بل خارجها، بشكل كامل.

وأوضح أن روسيا عارضت هذه المقاربة دائماً وحاولت استخدام عمليتها السياسية الثنائية مع واشنطن من أجل إبقاء السياسيين الأميركيين في إطار مقاربات سياسية عقلانية نسبياً.

موسكو: مشروع القرار الفرنسي في مجلس الأمن حول سورية «أحادي الجانب»

وكالات

اعتبرت موسكو مشروع القرار الفرنسي في مجلس الأمن حول سورية أحادي الجانب (متحيزاً)، وأنها ستعرض مشروع قرار بذات الشأن خلال ترؤسها مجلس الأمن الشهر الجاري.

وقال نائب وزير الخارجية الروسي غينادي غاتيلوف، وفق الموقع الالكتروني لقناة «روسيا اليوم»: إن روسيا تعتبر مشروع القرار أحادي الجانب (متحيزاً) لاحتوائه عناصر لا علاقة لها إطلاقاً بالمسألة الإنسانية، لاسيما فقرة «الكيماوي» السوري.

وأضاف: «هذا القرار (الذي يفترض أن تكون فرنسا قدمته أمس في مجلس الأمن) يثير لدينا أسئلة كثيرة.. نحن من حيث المبدأ لا نؤيد مثل هذه الخطوات المسيسة التي تهدف إلى استخدام مجلس الأمن الدولي لتقديم مزيد من الضغط على سورية وروسيا... يحتوي مشروع القرار الفرنسي عرضا بخصوص إنشاء ما يشبه الرقابة على تنفيذ الالتزامات الإنسانية، لكن مرة أخرى، ما الداعي لإنشاء رقابة ما بتكليف وأهداف غير واضحة في الوقت الذي تعمل فيه بالفعل مجموعة عمل للشؤون الإنسانية في جنيف منذ فترة طويلة؟ والتي تناقش كل هذه المواضيع، من مسائل إيصال المساعدات الإنسانية وهلم جرا».

وأكد غاتيلوف، أن نقاشات حادة ونشطة تجري حالياً بين روسيا والولايات المتحدة بخصوص الشأن السوري، مشيراً إلى أنه لم يتم التوصل إلى تفاهم حول ذلك.

وقال: إن موسكو تحاول الاتفاق مع واشنطن حول إجراءات استئناف نظام وقف النار في سورية، مشيراً إلى أن اتفاق الـ٩ من أيلول يعطي إمكانية جيدة لهذا الأمر، قائلاً: «هذا لم يتحقق بعد على الرغم من اللقاءات المتواصلة بين رئيسي وزارتي الخارجية الروسية والأميركية».

وأشار غاتيلوف إلى أن «الضربة الأميركية على دير الزور ومن ثم استهداف القافلة الإنسانية بالقرب من حلب.. جميع هذه العوامل وضعت تحت الشك تنفيذ اتفاق ٩ أيلول. نحن نحاول حالياً الاتفاق مع الأميركيين حول ما الذي يجب فعله لاستئناف نظام وقف العمليات العدائية».

وذكر غاتيلوف أن موسكو تعول على أن تكون تحقيقات الأمم المتحدة بخصوص قصف قافلة المساعدات في سورية يوم ١٩ أيلول موضوعية.

وعبر غاتيلوف عن أسف موسكو لعدم التقدم في مناقشات الشأن السوري، مشيراً إلى أن واشنطن لا تتعاون معها بشأن تحديد مواقع المجموعات المسلحة في سورية رغم دعوات موسكو إلى ذلك، قائلاً: «دعت روسيا الولايات المتحدة مراراً إلى مقارنة الخرائط بخصوص أماكن وجود الجماعات المسلحة المختلفة في سورية، إلا أن واشنطن لا تذهب إلى التعاون في هذا الشأن». وأكد أن روسيا تحاول التفاهم مع الولايات المتحدة بشأن الخطوات لاستئناف الهدنة في سورية، قائلا: «قلنا مراراً وتكراراً إننا مستعدون للتجاوب مع طلب الأمم المتحدة بشأن فرض هدنة لمدة ٤٨ ساعة لتنظيم قافلات المساعدة إلى شرق حلب ولكن، للأسف، هذه الدعوات لا تلقى دعما من قبل الأميركيين».

وقال غاتيلوف: إن مسألة مدة وجود القوات الجوية الفضائية الروسية في سورية يعتمد على تطور الأحداث هناك، مشيراً إلى أن المعارضة السورية تعزز من تحالفها مع تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي.

وأضاف: «المعارضة السورية تعزز تحالفها مع «جبهة النصرة» وهذا أصبح واضحاً لروسيا.. فصائل المعارضة المسلحة «يترابط بعضها مع البعض والكثير منها ينضم إلى صفوف «جبهة النصرة». وهذا، بطبيعة الحال، لا يخفف من حدة الوضع».

وأكد غاتيلوف أن العملية الروسية في سورية فعالة، مشيراً إلى أن الإرهابيين في حلب يستخدمون المستشفيات والمواقع المدنية كدروع، قائلاً: «الإرهابيون يستخدمون المستشفيات والأماكن المدنية كدروع في أحياء حلب الشرقية.. الهجمات على المستشفيات تأتي من المناطق الخاضعة لسيطرة المسلحين».

موغريني تتواصل مع طهران وموسكو بشأن اقتراح مساعدات لحلب

وكالات

أعلنت مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد فيدريكا موغريني أنها أخبرت طهران وستخبر موسكو لاحقاً بخصوص اقتراح الاتحاد الأوروبي خطة جديدة للمساعدات الإنسانية بالتنسيق مع الأمم المتحدة بشأن أحياء مدينة حلب الشرقية التي تسيطر عليها الميليشيات المسلحة، وسط ترحيب لـ«الائتلاف» المعارض بهذه الخطة.

وحسب وكالة «رويترز» للأنباء، قالت متحدثة في الاتحاد: إن «موغريني تحدثت هاتفياً مع وزير خارجية إيران محمد جواد ظريف أول أمس، وستتحدث مع وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في وقت لاحق يوم الإثنين (أمس) بشأن اقتراح جديد من الاتحاد لتقديم المساعدات إلى مدينة حلب».

وكان الاتحاد اقترح أول من أمس، خطة إنسانية جديدة للأحياء الشرقية لمدينة حلب، لكن لم يتضح بعد ما إذا كان بوسعه ضمان تعاون كل الأطراف على الأرض.

وتهدف الخطة، لتوصيل المساعدات الطبية والمياه والغذاء من غرب حلب الذي تسيطر عليه الحكومة السورية لما يصل إلى ١٣٠ ألف شخص في شرق المدينة الذي تسيطر عليه التنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة، كما تهدف لإجلاء الحالات الطبية التي تحتاج لعلاج عاجل من شرق المدينة.

وقالت موغيريني ومفوض الاتحاد الأوروبي لشؤون المساعدات الإنسانية كريستوس ستيليانيدس في بيان الأحد: «إن الاتحاد الأوروبي يدعو كل الأطراف لمنح التصاريح اللازمة لتوصيل المساعدات واستئناف عمليات الإجلاء الطبي، ويرغب الاتحاد في تكثيف العمل خلال الساعات والأيام المقبلة مع الأطراف المعنية من أجل تحقيق ذلك».

وأضاف الاتحاد: إن هذه العملية يجب أن تتسم بالحياد وتنفذ وفقاً للمسؤولية المنفردة للمنظمات الإنسانية».

وذكر البيان، أنه يسعى لجمع حزمة مساعدات طارئة بقيمة ٢٥ مليون يورو (٢٨ مليون دولار) لدعم شركائه في المساعدات الإنسانية في حلب وغيرها من المناطق السورية التي تشكل أولوية».

وكانت الأمم المتحدة زعمت أن الحكومة السورية تفرض ما وصفته بالقيود على محتوى المساعدات ومنعها من الوصول إلى المناطق الأشد احتياجاً وإنزال بعض المواد من شحنات تم إرسالها بينما قال مسؤولون أميركيون بأن غارة جوية نفذت من قبل طائرات الجيش العربي السوري أو حلفائه الروس على قافلة المساعدات الإنسانية المشتركة بين الأمم المتحدة والهلال الأحمر السوري واللجنة الدولية للصليب الأحمر في ١٩ أيلول الماضي في قرية أورم الكبرى بريف حلب الشمالي، ما أدى إلى احتراق ٢١ شاحنة ومقتل ٢٠ متطوعاً معظمهم من الهلال الأحمر العربي السوري وسائقاً على الأقل، بحسب اللجنة الدولية.

ونفى الجيش العربي السوري تلك الاتهامات بالترافق مع نفي آخر للناطق الرسمي باسم وزارة الدفاع الروسية اللواء إيغور كوناشينكوف الذي أعلن أن «الطيران الروسي أو السوري لم ينفذ أي ضربة جوية على قافلة إنسانية تابعة للأمم المتحدة في جنوب غرب حلب».

بموازاة ذلك، أعلن «الائتلاف» المعارض تأييده ودعمه الكامل للخطة، زاعماً أن ميليشيا «الجيش الحر» مستعدة لتسهيل وتنفيذ بنودها، وفق مواقع إلكترونية داعمة للمعارضة.

واعتبر أن وصول المساعدات لجميع المناطق يجب أن تتم دون قيود أو تدخل من الحكومة السورية وحلفائها، مطالباً بضرورة ما وصفه الالتزام بكافة بنود الخطة بما فيها الإجلاء غير المشروط للجرحى والمصابين. حسب تعبيره.

ونبه المجتمع الدولي إلى أن الحلول المجتزأة، لن تساهم في وقف المعاناة والقتل المستمر، معتبرا أن زيادة الضغوط على دمشق وموسكو ضرورة لا بديل عنها من أجل تطبيق كامل لاتفاق وقف الأعمال العدائية والقصف والقتل والتدمير، والتمهيد لحل سياسي ينسجم مع قرارات مجلس الأمن الدولي.

واستأنفت دمشق وموسكو الحملة العسكرية لاستعادة الجزء الخاضع لسيطرة التنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة من مدينة حلب هذا الشهر، بعد انتهاء مفعول سريان «نظام التهدئة» الذي تم بموجب اتفاق روسي أميركي في التاسع من الشهر الماضي ولم يتم تمديده بسبب عدم التزام وبتنفيذ الالتزامات المترتبة عليها بموجب الاتفاق ومماطلتها بفصل «المعارضة المعتدلة» عن التنظيمات الإرهابية وأولها تنظيم «جبهة فتح الشام» (النصرة سابقاً).

العلم السوري يقض مضاجع المسلحين

الجيش عند عتبة السيطرة على أحياء جديدة شرق حلب

حلب- الوطن

ثبت الجيش العربي السوري أقدامه عند عتبة أحياء جديدة شمال شرق حلب بغية شن هجوم كاسح لتحريرها بعدما أنهى الوجود المسلح في مخيم حندرات ومنطقة الشقيف الصناعية ومشفى الكندي واقترب من مدخل تلك الأحياء من جهة بوابتها الشمالية.

واستهل الجيش والقوات المؤازرة أمس عمليته العسكرية بتمهيد ناري كثيف باتجاه مستديرة الجندول الساقطة نارياً والتي تشكل مدخل العديد من الأحياء الشرقية من المدينة التي يمكن أن تتساقط تباعاً باستمرار تقدم الجيش نحوها بعد أن انهارت معنويات مسلحيها الذين انسحبوا من المخيم والشقيف والكندي ولم يعد أمامهم خيار سوى مواصلة الانسحاب نحو عمق شرق المدينة، وفق قول مصدر ميداني لـ«الوطن».

وأضاف المصدر: إن الجيش بعديده وعتاده جاهز لمد نفوذه نحو مستديرة الجندول الإستراتيجية ثم التقدم باتجاه حي الهلك وعين التل الذين استغاث مسلحوها وطلبوا تعزيزات من دون أن تلتفت باقي الميليشيات المسلحة إليهم وخصوصاً «جبهة فتح الشام» (النصرة سابقاً) والتي اتهمتهم بالعمالة للجيش بسبب خسائرها المتكررة وانسحاباتها المتواصلة وعجزها عن الصمود في وجه الجيش. وقال المصدر: إن الجيش ضغط بشدة أمس على حي بستان الباشا عبر اشتباكات عنيفة حقق خلالها مزيداً من التقدم وسيطر على كتل بناء جديدة إضافية، الأمر الذي سيضع المسلحين بين فكي كماشة وحداته التي ستتقدم من مستديرة الجندول وحي الهلك وعين التل إضافة إلى إطباق الحصار عليهم من جهة حي الشيخ مقصود الذي تسيطر عليه «وحدات حماية الشعب»، الكردية، وحي سليمان الحلبي الذي سيطر الجيش على معظم أجزائه قبل يومين.

وأوضح خبراء عسكريون لـ«الوطن»، أن أمام الجيش خيارات عدة للتقدم وقضم مزيد من الأحياء شرقي المدينة وإشعال محاور جديدة بعدما باتت زمام الأمور كلها بيده، إذ يمكن للجيش فتح جبهات أحياء الحيدرية والإنذارات وهنانو التي باتت ضمن جيب محاصر بشدة إضافة إلى مواصلة التقدم من سليمان الحلبي باتجاه حي الصاخور الذي تدور اشتباكات عنيفة بالقرب من مستديرته الحيوية إلى جانب حصار أحياء الهلك وعين التل وبستان الباشا والسيطرة عليها.

في موازاة ذلك، تستمر عملية الجيش للهيمنة على حي الشيخ سعيد جنوب شرق المدينة حيث دارت اشتباكات عنيفة أمس سيطر خلالها الجيش على أقسام من الحي الذي يشكل البوابة الجنوبية للمدينة ويفتح المجال في حال السيطرة عليه لتقسيم الأحياء الجنوبية إلى مربعات أمنية يسهل حصارها وقضمها بالتدريج أو استسلام مسلحيها.

كما خاض الجيش اشتباكات شرسة في محور مشروع الـ١٠٧٠ شقة سكنية ومدرسة الحكمة في المحور الجنوبي الغربي من المدينة طوال ليل أول من أمس ومد نفوذه إلى عدد من كتل البناء في المشروع بعد أن قتل وجرح العشرات من مسلحي ميليشيات «جيش الفتح» على حين أعطب الجيش مضاداً للدروع وقتل طاقمه المؤلف من الملازم المنشق أدهم عوض ومساعديه من ميليشيا «الجبهة الشامية» في جبهة الملاح شمال المدينة.

وأصيب مسلحو الأحياء الشرقية بالذعر أمس لدى رفع أبنائها علم الجمهورية العربية السورية في أكثر من مكان منها إعلاناً للتضامن معها وكنوع من الحرب النفسية التي تمارس ضد المسلحين. وروى شهود عيان لـ«الوطن» أن ميليشيا «تجمع فاستقم كما أمرت» في قاضي عسكر والصالحين اعتقلت أكثر من ١٠ مدنيين من الحيين بعد رفع العلم السوري على مباني فيهما وتحول الأمر إلى ظاهرة أرقت مضاجع المسلحين.

السيطرة على تلال ومزارع استراتيجية جنوب غرب مخيم حندرات بريف حلب الشمالي (سانا)

إعلان مزايدة

يعلن فرع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري باللاذقية عن إجراء مزايدة بالظرف المختوم لأصحاب الخبرة لاستثمار الكافتيريا الموجودة ضمن حرم فرع الأكاديمية لمدة ثلاث سنوات.

وللحصول على شروط التقديم مراجعة مكتب السكرتاريا في الأكاديمية.

آخر مهلة لتقديم الطلبات نهاية الدوام الرسمي ليوم الأحد تاريخ ٢٠١٦/١٠/٩
وتفض العروض بتاريخ ٢٠١٦/١٠/١٠.